ـات (لا الفاظه هذا تقرير الجواب ان اورد السؤال على اعتبار القصور في مفهوم الاجزاء وان
اورده على قوله والمعنى اقصر الاجزاء بتقرير ان العرب تستعمل الافعال المذكورة في سوا
رد وتعبر بها انتقال القصور اليها وتعبيرها اهل اللغة بذلك وهذا كما لنا في
تعبيرنا الاجزاء بالقصور اليه سواء جعل مجازا فيه او جعل القصور خارجا عما استعمل
فيه اللفظ موقوفا عليه بمجرد القرينة فلان النقل والاستعمال يجريان في كل منهما اما تخطط
وتنوعا قوله وفيه بحث اقول وذلك ان الاخطار في الانشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما
حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل لان الاخطار فيهما بالعقل
عنه بل يجعل كلام المجنون واسلافه فيهما قوله وذكر بعضهم انه لا يجوز في النسبة في اصلا
المركب الاخباري وغيره الا بانه الى اخره اقول ان اراد انه لا يجوز بينهما الا في التعبير فالمجوز
موجود على المخاطب بالنسبة التقييدية دون الاخبارية فيبطله قطعا وان اراد انه
لا يجوز بينهما يختلفان في الاحتمال وعدمه وهذا مناسب لما هو من ان احتمال الصدق
والكذب من خواص الخبرية المشهور لا يجري في غيره وكان فيه اثبات ما قصد من شمول الاحتمال
للمركبات التقييدية والخبرية وذا والعدم لا قائل به لان احتمال الصدق والكذب في الخبر
انما هو بالنظر الى نفس مفهومه بمجرد اعتبار حال المتكلم او المخاطب بل وحصر خصوصية
الخبر ايضا لتشرح في تعريفه الاخبار التي يتعين صدقها او كذبها نظرا الى خصوصياتها
كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان يجتمعان فيما لا يجب صدقه ويستحيل
كذبه في الواقع وعند العقل ايضا اذ لا حكم بمفهوم المخصوص والثاني بالعكس لانها
اذا جردا عن خصوصيتها ولوحظ ماهية مفهومها اعني ثبوت شيء لشيء او سلبه
عنه احتملا الصدق والكذب على السوية فاذا قيل ان المركبات التقييدية تحتملها
كالمركب الخبري كان معناه على قياس الخبر ان النسب التقييدية من حيث ماهيتها
مجردة عن العوارض والخصوصيات تحتمل الصدق والكذب وظاهر ان كون تلك
النسب معلومة للمخاطب مما لا مدخل له في نفي ذلك الاحتمال فان الاخبار البديـ
ـهية معلومة لكل احد مع كونها محتملة لهما ولان الكون معلومية تلك النسب
مستفادة

مستفادة من نفس اللفظ بخلاف النسب الخبرية فان معلوميتها انما تستفاد من خارج
اللفظ لا يجمع نفعا فيما هو بصدده لان الاحكام الثابتة للماهيات من حيث هي لا تتغير لاختلاف
بتبدل احوالها واختلاف عوارضها فلكم بما ذكرنا ان قوله فيكما هو ان النسبة المعلومة من
حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب مما لا يغني من الحق شيئا لانه ان اراد به ان النسبة
المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتملها عند العالم بها فمسلم لكن المدعى ان تلك النسبة
من حيث ذاتها وماهيتها تحتملها فاين احدهما من الاخر وان اراد به ان النسبة المعلو
مة للمخاطب لا تحتمل الصدق والكذب اصلا فممنوع فاسقط ما قيل الجواب ان الحق ان النسب
الذهنية في المركبات الخبرية تشعر من حيث هي هي بوقوع نسب اخرى خارجة عنها
فلذا احتملت عند العقل مطابقتها ولا مطابقتها واما النسب في المركبات التقييدية
فلا اشعار لها من حيث هي هي بوقوع نسب اخرى تطابقها بل انما اشعر بذلك من حيث
ان فيها اشارة الى نسب خبرية فبيان ذلك انك اذا قلت زيد فاضل فقد اعتبرت بينهما
نسبة ذهنية في وجه شعر تقاربها بذاتها بوقوع نسبة اخرى خارجة عنها وهي ان
الفضل ثابت له في نفس الامر لكن تلك النسبة الذهنية لا تستلزم تلك الخارجية
استلزاما عقليا فان كانت النسبة الخارجية المشعر بها واقعة كانت الاولى صادقة
والا كانت كاذبة واذا لاحظ العقل تلك النسبة الذهنية من حيث هي جوز معها كلا
الامرين على السواء وهو معنى الاحتمال واما اذا قلت يا زيد الفاضل فقد اعتبرت بينهما
نسبة ذهنية على وجه لا يشعر من حيث هي بان الفاضل ثابت له في الواقع بل من حيث
ان فيها اشارة الى معنى قولك زيد فاضل اذ المتبادر الى الافهام ان لا يوصف بشيء الا بما
هو ثابت له فالنسب الخبرية تشعر من حيث هي بما توصف باعتباره بالمطابقة واللا
مطابقة اي الصدق والكذب فهي من حيث هي هي محتملة لهما واما التقييدية فانما
تشير الى نسب خبرية وكانت انشائية تستلزم نسبا خبرية فهي بذلك الاعتبار يحتملان
الصدق والكذب واما بحسب مفهومها فلما مر ان الخبر ما هو المشهور من كون الاحتما
ـل من خواص الخبر قوله واما الكذب فليس بمراد له اقول انما لم ما ذكره ان قولنا

فمـ المشعر والاحتمال للصدق والكذب من خواص الخبر

Copyright © King Saud University